(٤٢)

تقرير جورج بوش الابن عن التعليم والقراءة في الولايات المتحدة بعنوان :
(لن نترك طفلاً في المؤخرة)
No Child left Behind

خطة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لتطوير التعليم

ترجمة : الدكتور السيد محمد دعدور

مراجعة : الأستاذ الدكتور فتحي علي يونس

ينبغي أن تكن جهود الحكومة الفيدرالية في مجال التعليم لصالح خدمة الأطفال أكثر منها لصالح خدمة المؤسسات المختلفة للدولة وسترتكز إدارتي في إصلاح التعليم على الجمع بين جهود الحكومة الفيدرالية وجهود الولايات المختلفة .

تؤثر حالة مدارسنا الحكومية في الوقت الراهن بشكل مباشر علينا جميعًا أولياء أمور وطلاب ومواطنين ، علاوة على ذلك فهناك العديد من الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية في حالة انفصال عن المجتمع الأمريكي نتيجة انخفاض المستوى المأمول منهم ، وعدم الإلمام بالقراءة والكتابة ، وضعف الثقة بالنفس ، إن العالم ـ الآن ـ يتغير بسرعة ويتطلب إتقان القوى العاملة لمهارات تزداد تعقيدًا بمرور الوقت ومن هذا المنظور فأولئك الأطفال ذو المستوى المنخفض تعليميًا مكانهم الطبيعي في المؤخرة .

ولكن وجودهم في المؤخرة ليس أمرًا حتميًا إذ إنه بالإمكان أن نصل إلى حلول توافق عليه الحكومة الفيدرالية والولاية ، أما إذا فشلت بلدنا في مسئوليتها نحو تعليم كل طفل ، فمن المرجح أننا سنفضل في مجالات أخرى كثيرة ، ولكننا إذا نجحنا في تعليم شبابنا فإن النجاح بمختلف أشكاله سيكون حليف بلدنا ومواطنينا .

ويعتبر المخطط الحالي جزءاً من جدول الأعمال الذي أعده لإصلاح التعليم، ورغم أن المخطط لا يشتمل على كل الإصلاحات التي أنوي تنفيذها في مجال التعليم إلا أنه يمثل الإطار الذي سنعمل من خلاله سويًا - ديمقراطيين ، وجمهوريين ، ومستقلين - بغرض تحسين مدارسنا الابتدائية والثانوية ، والإصلاحات التي أخطط لها تعبر عن عميق إيماني بدور المدارس الحكومية في بناء عقل الطفل وتشكيل شخصيته مهما كانت خلفيته الثقافية ومهما اختلف مكان دراسته داخل أمريكا ، ولدي من المرونة ما يجعلني أعمل مع أعضاء الكونجرس الذين يمتلكون أية أفكار أخرى بغية تحقيق أهدافنا المشتركة .

وإنني أتطلع إلى العمل مع الكونجرس على أن تضمن ألا يبقى أي طفل في المؤخرة .

الموجز التنفيذي

يقول « توماس جيفرسون» (١٨١٦م) الرئيس الأمريكي الثالث « إن أمة تتوقع أن تنعم بالحرية مع جهل أبنائها ، فإنها تتوقع أمراً لم يحدث ولن يحدث » .

تغيير دور الحكومة الفيدرالية في التعليم حتى لا نترك طفلاً في المؤخرة .

بينما تدخل أمريكا القرن الحادي والعشرين ويملؤها الأمل والترقب فلا [illegible] لأبنا في المؤخرة .

الامتياز ستُعفَي من متطلبات البرنامج ، في مقابل صياغة عقد لمدة خمس سنوات يتم بموجبه موافقة الولايات أو المنطقة على الخضوع لمعايير المحاسبة الصارمة من قبل وزارة التعليم .

« ينبغي أن تتحلى الحكومة الفيدرالية بالحكمة بصورة كافية فتعطي الولايات والمناطق والمدارس سلطات وحريات أكبر على أن تكون صارمة بشكل أكبر مقابل تلك الامتيازات ».

رابعاً : مكافأة الناجحين ومعاقبة الفاشلين :

(مبدأ الثواب والعقاب)

١- مكافأة النجاح في إغلاق الفجوة التحصيلية :

سيتم مكافأة الولايات صاحبة الأداء المرتفع الذي أدى إلى تضييق الفجوة التحصيلية وتحسين مستوى التحصيل الكلي للطلاب .

٢- تقديم « علاوة المحاسبة » للولايات الناجحة :

سيتم منح كل ولاية تحقق المستوى المطلوب في عملية المحاسبة - بما في ذلك قيام الولاية بإنشاء قياس سنوي للولاية لمستوى الطلاب - في الصفوف من الثالث إلى الثامن - علاوة لمرة واحدة فقط ، على أن تحقق الولاية المستوى المطلوب في غضون عامين من تاريخ تنفيذ الخطة المقترحة الحالية .

٣- جائزة « لا يوجد طفل متأخر بالمدرسة » :

سيتم رصد المدارس الناجحة التي تحقق أعلى الدرجات في مستوى التحصيل للطلاب المتأخرين ، ثم يتبع ذلك منح تلك المدارس علاوات تشجيعية من خلال جائزة « لا يوجد طفل متأخر بالمدرسة » .

٤- مواجهة الفشل :

هناك سلطة مخولة لوزارة التعليم لأن تقوم بتقليل الدعم المالي - المخصص للنفقات الإدارية - لأية ولاية تفشل في تحقيق الأهداف الأدائية ولا تنجح في بلوغ التحصيل الأكاديمي المرجو .

خامساً : تعزيز مبدأ الاختيار المدروس لأولياء الأمور :

١- تقارير المدرسة في متناول أولياء الأمور :

سوف يتم اطلاع أولياء الأمور على المعلومات اللازمة التي تمكنهم من اختيار المدارس التي يدرس بها أبناؤهم ، وسيكون ذلك من خلال الاطلاع على البطاقات الخاصة بتقارير تحصيل الطلاب بكافة مستوياتهم .

٢- المدارس صاحبة حق الامتياز :

سيتم دعم المدارس صاحبة حق الامتياز ماليًا فيما يختص بتكاليف بدء العمل ، والتسهيلات والخدمات ، والاحتياجات الأخرى اللازمة لخلق مدارس ذات نوعية متقدمة .

٣- البرامج والأبحاث العلمية المبتكرة الخاصة باختيار المدرسة .

ستمنح وزارة التعليم جوائز للجهود المبتكرة المتعلقة بزيادة الدور الإيجابي لأولياء الأمور في اختيار المدارس ، وستخصص كذلك منح للقيام بأبحاث تتعلق بتأثيرات اختيار المدرسة .

سادساً : رفع مستوى كفاءة المعلم :

١- سيتتلمذ كل الطلاب على أيدي معلمين أكفاء ، وستعطى للولايات والمناطق حريات كافية لاستخدام التمويل الفيدرالي بالشكل الذي يتضمن تحسين نوعية المعلم ورفع كفاءته ويجب أن تتيقن الولايات من أن جميع الأبناء يتتلمذون على أيدي معلمين أكفاء .

٢- إنفاق الأموال فيما يستحق :

يجب وضع معايير عليا لمستوى أداء المعلم للتأكد من أن التمويل الفيدرالي يزيد من فعالية التدريس بداخل الفصل ، ويحسن نوعية الأبحاث المتعلقة به .

٣- تقليص البيروقراطية وزيادة المرونة :

سيتم إعطاء مزيد من المرونة للولايات المناطق والمدارس ، كما سيتم إعطاء مرونة أكبر في عمليات التمويل على المستوى المحلي .

٤- منح سلطات أكبر لأولياء الأمور :

سيتم إمداد أولياء الأمور بمعلومات أكثر خاصة بكفاية المدارس التي يدرس بها الأبناء ، كما سيتم إعطاؤهم فرصًا للاختيار في حالة استمرار تدني المدارس التي يدرس بها أبناؤهم .

وعلى الرغم من أن هذه الولايات قد لا تناسب الإصلاحات التي يرمي إليها كل برنامج تعليمي فيدرالي ، إلا أنها تعطي رؤية عامة لإصلاح العملية التعليمية للمراحل قبل الجامعية (الابتدائية والثانوية) كما أنها تعطي تصورًا عامًا للأهداف التي يجب أن تُنفَق في سبيلها النقود الفيدرالية بغرض تحقيق النتائج المنشودة . وسنورد المزيد من التفاصيل حول البرامج والأولويات الأخرى في وقت لاحق .

والأولويات التي نرمي إلى تحقيقها في هذا المخطط تشتمل على سبع نقاط تستهدف الأداء في العملية التعليمية ، ويمكن سردها في العناوين التالية :

١- تحسين الأداء الأكاديمي للطلاب المتأخرين .

٢- رفع مستوى كفاءة المعلم .

٣- نقل الطلاب أصحاب المستوى المحدود في الكفاءة في اللغة الإنجليزية إلى مستوى الطلاقة في اللغة الإنجليزية .

٤- تعزيز مبدأ الاختيار المدروس لأولياء الأمور وفق ما يُستحدَث من برامج .

٥- تشجيع مبدأ «مدارس آمنة» في القرن الحادي والعشرين .

٦- زيادة التمويل للمعونة التي تؤتي بثمارها .

٧- إعلاء مفهومي الحرية والمحاسبة .

وسيكون هناك تمويل إضافي للمدارس والمناطق الأحوج للمزيد من الدعم المالي ، وستُعطَي الولايات والمناطق والمدارس المزيد من الحرية للوصول إلى النتائج المنشودة ، ولكنهم سيفقدون التمويل المالي إذا لم يحققوا الأهداف الأدائية المرجوة .

في أمريكا لن نترك طفلاً في المؤخرة ، وسنعطي الفرصة لكل طفل كي يتعلم وسنستثمر أقصى إمكانات كل طفل ، والمخطط الحالي يتناول خطة الرئيس لتحقيق تلك الأهداف ، وستعمل الإدارة الأمريكية مع الكونجرس للتأكد من تحقيق تلك الأهداف في أسرع وقت من خلال سياق توافق عليه الحكومة الفيدرالية والولاية .

السياسة المقترحة

إن جدول أعمال (أجندة) الإدارة الأمريكية لإصلاح التعليم يشتمل على المكونات المفتاحية التالية :

أولاً : إغلاق الفجوة في التحصيل :

١- المحاسبة وارتفاع المستوى :

ينبغي محاسبة الولايات والمناطق ، بل والمدارس للتأكد من أن كل الطلاب ـ بما فيهم أصحاب المستويات المتدنية ـ يحققون مستويات أكاديمية متقدمة . ويجب أن تتبنى كل ولاية نظامًا للثواب والعقاب ليكون مصاحبًا لعملية محاسبة المناطق والمدارس على مدى تقديم مستوى التحصيل الأكاديمي .

٢- القياس الأكاديمي السنوي :

إن القياس السنوي في القراءة والرياضيات يقدم معلومات هامة لكل من أولياء الأمور والمدرسة ، أما بالنسبة لأولياء الأمور فإنهم يدركون حقيقتين :

الأولى المستوى الأكاديمي الفعلي لأبنائهم ، والثانية مدى نجاح المدرسة في تعليم أبنائهم ، أما بالنسبة للمدرسة فالبيانات التي تحصل عليها تساعدها في عملية التجـويد المستمر . ومع مـرور الوقت يمكـن لكـل ولاية أن تصمم أو تطور أدوات القياس أو الاختبارات الخاصة بها وبالإضافة إلى ذلك ، ففي كل عام ستخضع عينة من طلاب كل ولاية ـ من الفرق الرابعة حتى الثامنة ـ للاختبارات القومية للتقدم التعليمي (NAEP) في كل من القراءة والرياضيات .

٣- الإجراءات المتبعة في حالة فشل بعض المدارس في تعليم الطلاب المتأخرين (الذين لم يستفيدوا من الخدمات المقدمة لهم) :

إن المدارس التي ستفشل في تحقيق نجاح سنوي في تقديم مستوى الطلاب المتأخرين سيتم تقديم المساعدة (النصح) لهم في بادئ الأمر ، وفي حالة تكرار فشلهم سيتم اتخاذ إجراءات عملية لتصحيح أخطائهم ، أما إذا استمرت تلك المدارس في الفشل لمدة ثلاث سنوات متتابعة ولم تنجح في تحقيق تقدم في مستوى الطلاب المتأخرين فسيتم تقديم التمويل المالي اللازم لأولئك المتأخرين لكي ينتقلوا للدراسة بمدارس أخرى سواء كانت عامة أم خاصة تحقق أداءً مرتفعًا بالنسبة لمستوى طلابها ، وقد يستفيد الطلاب المتأخرون من التمويل المالي للحصول على خدمات تعليمية إضافية من أية جهة تعليمية يختارونها .

ثانيًا : رفع مستوى التَنوُّر بوضع القراءة في أول الاهتمامات :

١- التركيز على تعليم القراءة في السنوات الأولى .

٢- فالولايات التي تعتمد على البحث العلمي في تصميم برامج شاملة في القراءة ـ من مرحلة الروضة إلى الثانوية ـ ستكون جديرة بالدعم المالي (في صورة منح تحت شعار «القراءة أولاً») .

٣- تعليم القراءة في الطفولة المبكرة .

سيكون للولايات المشاركة في برنامج «القراءة أولاً» حق الاختيار في تلقي التمويل من برنامج «القراءة المبكرة أولاً» . كما سيكون لها حق الاختيار في تطبيق نتائج الأبحاث العلمية المختصة ببرامج طـرق تعليم القراءة في مرحلة ما قبل المدرسة .

«هناك العديد من أطفالنا الذين لا يستطيعون القراءة رغم أن القراءة حجر الأساس والركيزة التي يؤسس عليها الإصلاح التعليمي».

ثالثًا : زيادة المرونة والإقلال من البيروقراطية :

١- العنوان الرئيس : المرونة :

ستتاح الفرصة للمدارس لاستخدام البرامج بشكل مرن ، وكذلك الاستفادة من تمويل كل من الحكومة الفيدرالية ، والولايات والإدارة المحلية ، وذلك لتحسين الكفاءة الكلية للمدرسة .

٢- زيادة تمويل المدارس من أجل التكنولوجيا :

سيتم دمج منح التعليم مع منح التكنولوجيا وتوزيعها على المدارس وفق حاجات كل مدرسة ، وستتولى الولاية والإدارة المحلية مسئولية توزيع التمويل المالي وسيوفر هذا الإجراء عناء المدارس الناتج عن التقدم بالعديد من الطلبات للحصول على منح مختلفة (تعليمية وتكنولوجية) ومثل هذا الإجراء سيخفف من الأعباء الإدارية في الحصول على التمويل التعليمي والتكنولوجي .

٣- الإقلال من البيروقراطية :

من أجل تجنب تداخل المنح وازدواجيتها سيتم دمج منح البرامج وإرسالها إلى الولايات والمناطق والمدارس على شكل قوائم .

٤- اختيارات مرنة جديدة مقدمة للولايات والمحليات :

سيتم منح امتيازات اختيارية للولايات والمناطق التي ستلتزم بالمحاسبة والإصلاح التعليمي ؛ ومن هذا المنطلق فالولاية والمناطق التي ستتمتع بهذا

يشير الوضع الراهن إلى أن حوالي ٧٠٪ من تلاميذ الصف الرابع الابتدائي الذين يدرسون في المدن لا يحققون المستوى المطلوب في اختبارات القراءة القومية ، كما أن طلابنا في المرحلة الثانوية يحققون مستويات أدنى من أقرانهم في قبرص وجنوب إفريقيا في الاختبارات الدولية للرياضيات ، بالإضافة إلى ذلك فحوالي ثلث طلاب الفرقة الأولى بالمرحلة الجامعية يعترفون بأنهم في حاجة ماسة لدراسة مقررات علاجية (أو تمهيدية) قبل أن ينخرطوا في الدراسة النظامية للمقررات .

وعلى الرغم من أن السلطة المحلية وإدارة الولاية يتحملان المسئولية الرئيسية للتعليم إلا أن الحكومة الفيدرالية تتحمل جزءًا من المسئولية بسبب تقبلها لتلك النتائج الهزيلة ، ففي الوقت الراهن لا تتخذ الحكومة الفيدرالية أية إجراءات لمكافأة القائمين على النظام التعليمي الذين يحققون النجاح ومجازاة الفاشلين منهم .

في عام ١٩٦٥م بدأت الحكومة الفيدرالية في مباشرة أعمالها فيما يختص بالتعليم قبل الجامعي ، ومنذ ذلك الوقت كان للسياسة الفيدرالية عظيم الأثر في المدارس الأمريكية ، وعلى مر السنين قدم الكونجرس مئات البرامج التي تستهدف حل مشكلات التعليم وعلى الرغم من ذلك لم يسع الكونجرس إلى معرفة ما إذا كانت تلك البرامج تؤتي ثمارها أو لا ، كما لم يسع إلى دراسة مدى مواءمة تلك البرامج للحاجات المحلية الفعلية ، ولقد كان لشعار « برنامج لكل مشكلة » جليل الأثر في أن تنتشر مئات البرامج التعليمية بالولايات المتحدة ، وذلك من خلال ٣٩ وكالة فيدرالية بتكلفة قدرها ١٢٠ بليون دولار في العام الواحد ، وعلى الرغم من كل ما أنفقناه من بلايين الدولارات على التعليم إلا إننا لم نصل إلى الأهداف المرجوة في التميز أو (التفوق) في التعليم، ولم تقل الفجوة بين الفقير والغني ، ولا بين الأقليات والمواطنين البيض في التحصيل الدراسي ، إنها ليست مجرد فجوة كبيرة فقط ، لكنها تتسع مساحتها بمرور الوقت .

وها نحن نعيش أزمة قومية حقيقية ، فمع مرور الوقت سنصبح أمتين ، أمة تقرأ ، وأمة تجهل القراءة ، أمة تحلم ، وأمة ليس لها أية طموحات .

وكرد فعل للنتائج المحيطة التي ذكرناها سابقًا يعتقد البعض أنه لا ينبغي أن تتدخل الحكومة الفيدرالية في التعليم ، بينما يرى البعض الآخر أن المشكلة تكمن في أن ما نقوم به مجرد إمداد نظام عتيق ببرامج جديدة وبكل تأكيد يجب أن تكون هناك طريقة أخرى ؛ طريقة تعطي أدوارًا أكثر فعالية للحكومة الفيدرالية على أن يتم مراعاة الأولويات التالية :

١- النجاح في أي مشروع يتطلب إعطاء المسئولية للقائمين على أهم نشاط بذلك المشروع .

٢- إعطاء مزيد من الحريات للمسئولين وتقديم كل الدعم لهم .

٣- خضوع الذين تحملوا المسئولية للمحاسبة في ضوء الأهداف التالية :

ومن هذا المنطلق يرمي المخطط الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية :

١- زيادة المحاسبة على أداء المتعلمين :

سيتم مكافأة الولايات ، والمناطق والمدارس التي يُظهِر طلابها تحسنًا في التحصيل ، وفي نفس الوقت سيتم معاقبة نظرائهم من الفاشلين . ومن جهة أخرى سيتم اطلاع أولياء الأمور على مدى تقدم أبنائهم في العملية التعليمية ، كما سيتم إخبارهم بأن المدارس تخضع للمحاسبة في ضوء التقويم السنوي الذي تقوم به الولاية لأداء تلاميذ الصفوف من الثالث إلى الثامن في القراءة والرياضيات .

٢- التركيز على العمل الناجح :

سيتم إنفاق الجزء الخاص بالتعليم من الميزانية الفيدرالية على البرامج والتدريبات الفاعلة التي تقوم على البحث العلمي على أن يكون التمويل بغرض تحسين نوعية كل من المدرسة والمعلم .

٣- الاهتمام بالرياضيات والتربية العلمية :

ينبغي أن تتضافر جهود المتخصصين في الرياضيات والتربية العلمية بالولاية وجهود الخبراء بكليات التربية من أجل تطوير مناهج الرياضيات والعلوم وطرق تدريسها .

سابعاً : تبني مبدأ «مدارس أكثر أمنًا» في القرن الحادي والعشرين :

١- حماية المعلم :

ينبغي منح المعلم سلطات كافية تتيح له رفض وجود مثيري العنف أو الفوضى داخل الفصل الدراسي .

٢- تشجيع نشر الأمن في المدرسة :

سيتم زيادة الدعم المالي للمدارس حتى تتمكن من زيادة الأمن بها ومن منع تعاطي الطلاب المخدرات بها أو بعد مغادرتها ، ولكل ولاية الحق في أن تخصص جزءًا من المنح لتقدمه للمؤسسات الدينية كمؤسسات غير حكومية لها تأثيرها الفاعل في إصلاح التعليم تحت مسمى منح برامج ما بعد الخروج من المدرسة .

٣- إنقاذ الطلاب من المدارس غير الآمنة :

أما ضحايا «الجرائم المدرسية» أو الطلاب المعرضون للخطر بصفة دائمة فسيتم إمدادهم بالبديل الآمن ويجب أن تبلغ الولاية أولياء الأمور وعامة الناس درجة الأمن في كل مدرسة .

٤- تدعيم فكرة «التربية الخلقية» :

سيتم تخصيص منح إضافية للولايات والمناطق يطلق عليها منح «التربية الخلقية» ، وستخصص لتدريب المعلمين على دمج دروس التربية الخلقية وأنشطتها مع المحتوى الأكاديمي في الفصل الدراسي .

* * *